

11-2

بنك وربة ش.م.ك.ع.
البيانات المالية

31 ديسمبر 2015



نبني عالماً
أفضل للعمل

العيان والعصيمي وشركاهم

إرنست ويونغ

هاتف 2245 2880 / 2295 5000
فاكس 2245 6419
kuwait@kw.ey.com
www.ey.com/me

محاسبون قانونيون
صندوق رقم ٧٤ الصفاة
الكويت الصفاة ١٢٠٠١
ساحة الصفاة
برج بينك الطابق ١٨ - ٢١
شارع أحمد الجابر



كي بي إم جي صافى المطوع وشركاه
برج الحمراء، الدور 25
شارع عبد العزيز الصفر
ص.ب. 24، الصفاة 13001
الكويت
تليفون: +965 2228 7000
فاكس: +965 2228 7444

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين

إلى حضرات السادة مساهمي

بنك وربة ش.ج.ك.ع.

تقرير حول البيانات المالية

لقد بقنا البيانات المالية المرفقة لبنك وربة ش.ج.ك.ع. ("البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2015 وبيانات الدخل والخل والشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت بسبب الغش أو الخطأ.

مسؤولية مراقبي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية.

يشتمل التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول المبالغ والإفصاحات التي تتضمنها البيانات المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مراقبي الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت تلك الأخطاء بسبب الغش أو الخطأ. عند تقييم هذه المخاطر، يأخذ مراقبو الحسابات في الاعتبار أدوات الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد البنك للبيانات المالية والعرض العادل لها، وذلك من أجل وضع إجراءات تدقيق تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض التعبير عن رأي حول فاعلية أدوات الرقابة الداخلية للبنك. ويشتمل التدقيق أيضاً على تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة وصحة التقديرات المحاسبية الهامة التي أجرتها إدارة البنك، وكذلك تقييم العرض الشامل للبيانات المالية.

باعتمادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

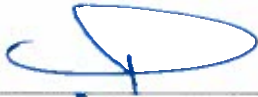
الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2015 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

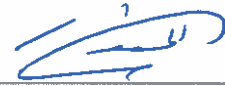
تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأنها قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميماً بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب 1/336/2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ر ب 1/343/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، وقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له، ولانحته التنفيذية وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميماً بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب، ر ب 1/336/2014 المؤرخ 24 يونيو 2014 ورقم 2/ر ب 1/343/2014 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 على التوالي، ولقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 والتعديلات اللاحقة له، أو لانحته التنفيذية أو لعقد التأسيس أو للنظام الأساسي للبنك خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



وليد عبد الله العصيمي
سجل مراقبي الحسابات رقم 68 فئة أ
من العيان والعصيمي وشركاهم
عضو في إرنست ويونغ



صافي عبد العزيز المطوع
مراقب حسابات - ترخيص رقم 138 فئة أ
من ك بي إم جي صافي المطوع وشركاه
عضو في ك بي إم جي العالمية

الكويت في 10 يناير 2016

بنك وربة ش.م.ك.ع.

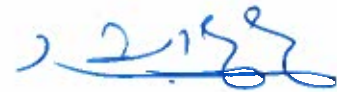
بيان المركز المالي

كما في 31 ديسمبر 2015

2014 الف دينار كويتي	2015 الف دينار كويتي	إيضاحات	
6,098	3,845	3	الموجودات
122,590	133,355		نقد وأرصدة لدى البنوك
388,159	543,794	4	إيداعات لدى البنوك
53,000	68,661	5	مدينو تمويل
15,340	15,127	6	استثمارات متاحة للبيع
3,083	4,949		عقارات استثمارية
6,535	6,376		موجودات أخرى
			عقار ومعدات
<u>594,805</u>	<u>776,107</u>		إجمالي الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
153,086	244,333	7	المطلوبات
346,092	433,465	8	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
3,762	6,029		حسابات المودعين
			مطلوبات أخرى
<u>502,940</u>	<u>683,827</u>		إجمالي المطلوبات
		9	حقوق الملكية
100,000	100,000		رأس المال
(8,373)	(7,373)		خسائر متراكمة
238	(347)		احتياطي القيمة العادلة
<u>91,865</u>	<u>92,280</u>		إجمالي حقوق الملكية
<u>594,805</u>	<u>776,107</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية



جسار دخيل الجسار
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



عماد عبد الله الثاقب
رئيس مجلس الإدارة

بنك وربة ش.م.ك.ع.

بيان الدخل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2014 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي	إيضاحات	
13,858	20,217		إيرادات إيداعات وتمويل
(4,974)	(8,182)		تكاليف تمويل وتوزيعات للمودعين
8,884	12,035		صافي إيرادات التمويل
4,081	3,683	10	صافي إيرادات استثمارات
419	2,120	11	صافي إيرادات الأتعاب والعمولات
176	166		إيرادات أخرى
(7)	75		ربح / (خسارة) تحويل العملات الأجنبية
13,553	18,079		إيرادات التشغيل
(7,264)	(9,001)		تكاليف موظفين
(2,976)	(3,387)		مصروفات عمومية وإدارية
(1,345)	(1,602)		استهلاك
(11,585)	(13,990)		مصروفات التشغيل
1,968	4,089		ربح التشغيل قبل مخصص انخفاض القيمة
(1,802)	(3,005)	4	مخصص انخفاض القيمة
166	1,084		الربح قبل الاستقطاعات
(9)	(33)		ضريبة دعم العملة الوطنية
-	(9)		الزكاة
(42)	(42)		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
115	1,000		صافي ربح السنة
0.12 فلس	1.00 فلس	12	ربحية السهم الأساسية والمخفضة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 18 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بنك وربة ش.م.ك.ع.

بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2014 الف دينار كويتي	2015 الف دينار كويتي	ايضاح	
115	1,000		صافي ربح السنة
			(خسائر) / إيرادات شاملة أخرى:
			(خسائر) / إيرادات شاملة أخرى يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل في سنوات لاحقة:
1,421	(466)		التغير في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع
(316)	(119)	10	ربح من بيع استثمارات متاحة للبيع المحقق خلال السنة والمحول إلى بيان الدخل
1,105	(585)		(خسائر) / إيرادات شاملة أخرى للسنة
1,220	415		إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة

بنك وربة ش.م.ك.ع.

بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

إجمالي حقوق الملكية ألف دينار كويتي	احتياطي القيمة العادلة ألف دينار كويتي	خسائر متراكمة ألف دينار كويتي	رأس المال ألف دينار كويتي	
91,865	238	(8,373)	100,000	الرصيد في 1 يناير 2015
1,000 (585)	- (585)	1,000 -	- -	صافي ربح السنة خسائر شاملة أخرى
415	(585)	1,000	-	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
92,280	(347)	(7,373)	100,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2015
90,645	(867)	(8,488)	100,000	الرصيد في 1 يناير 2014
115 1,105	- 1,105	115 -	- -	صافي ربح السنة إيرادات شاملة أخرى
1,220	1,105	115	-	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
91,865	238	(8,373)	100,000	الرصيد في 31 ديسمبر 2014

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 18 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

بنك وربة ش.م.ك.ع.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015

2014 الف دينار كويتي	2015 الف دينار كويتي	إيضاحات	
115	1,000		الأنشطة التشغيلية
			صافي ربح السنة
			تعديلات لـ:
(316)	(119)	10	أرباح من بيع استثمارات متاحة للبيع
(681)	-	10	ربح بيع عقار استثماري
(769)	(630)	10	إيرادات توزيعات أرباح
(1,438)	(1,521)	10	إيرادات صكوك
(877)	(742)	10	صافي إيرادات تأجير من عقارات استثمارية
-	(671)	10	إيرادات استثمار أخرى
201	230		مخصص مكافأة نهاية الخدمة
1,345	1,602		استهلاك
1,802	3,005	4	مخصص انخفاض القيمة
(618)	2,154		
(9,851)	37,769		التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل:
(171,933)	(158,540)		إيداعات لدى البنوك
(1,098)	(1,786)		مدينو تمويل
87,983	91,247		موجودات أخرى
99,230	87,373		مستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
(1,409)	724		حسابات المودعين
			مطلوبات أخرى
2,304	58,941		صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية
(7,690)	(32,030)		الأنشطة الاستثمارية
20,326	17,299		شراء استثمارات متاحة للبيع
9,740	-		متحصلات من بيع استثمارات متاحة للبيع
(851)	(1,443)		متحصل من بيع عقار استثماري
769	630		شراء عقار ومعدات
2,042	1,882		إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
1,522	1,002		إيرادات صكوك مستلمة
			إيرادات تأجير مستلمة
25,858	(12,660)		صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة الاستثمارية
28,162	46,281		صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل
53,193	81,355		النقد والنقد المعادل في 1 يناير
81,355	127,636	3	النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 18 تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.

1 معلومات حول البنك

بنك وربة ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة كويتية عامة تأسست في 17 فبراير 2010 في دولة الكويت بموجب المرسوم الأميري رقم 2009/289، وتم تسجيلها كمؤسسة مصرفية إسلامية وفقاً للوائح وقوانين بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي") بتاريخ 7 أبريل 2010. يقع المكتب المسجل للبنك في مدينة الكويت ببرج السنابل، الأتوار من 26 إلى 28 - شارع عبد الله الأحمد، ص.ب. 1220، الصفاة، 13013 دولة الكويت.

تم إدراج أسهم البنك في سوق الكويت للأوراق المالية في 3 سبتمبر 2013.

يتمثل نشاط البنك بشكل رئيسي في الاستثمار وأنشطة الخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية للأفراد وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك طبقاً لما تعتمد عليه هيئة الرقابة الشرعية للبنك.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 بناء على قرار مجلس الإدارة في 10 يناير 2016. إن الجمعية العمومية السنوية لمساهمي البنك لها الحق في تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

2.1 أساس الإعداد

بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية للبنك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية كما هي مطبقة في دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية باستثناء متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 حول المخصص المجمع والتي تحل محلها متطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام كما هو موضح بالسياسة المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية.

أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية المعدلة لتنضمن قياس الاستثمارات المتاحة للبيع وفقاً للقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للبنك، مع التقريب إلى أقرب ألف دينار كويتي، باستثناء ما يرد خلاف ذلك.

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل البنك مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة باستثناء تطبيق التفسيرات والمعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة والجديدة التالية اعتباراً من 1 يناير 2015:

معيار المحاسبة الدولي 16 الممتلكات والألات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي 38 الموجودات غير الملموسة (تعديل) يسري التعديل بأثر رجعي ويوضح في معيار المحاسبة الدولي 16 ومعيار المحاسبة الدولي 38 أنه يجوز إعادة تقييم الأصل من خلال الرجوع إلى البيانات القابلة للقياس إما بتعديل مجمل القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة السوقية أو بتحديد القيمة السوقية للقيمة الدفترية وتعديل مجمل القيمة الدفترية بصورة تناسبية بحيث أن القيمة الدفترية الناتجة تعادل القيمة السوقية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستهلاك أو الإطفاء المتراكم يمثل الفرق بين القيمة الإجمالية والقيمة الدفترية للأصل. لم يكن لهذا التعديل أي أثر على تعديلات إعادة التقييم المسجلة من قبل البنك خلال السنة الحالية.

المعيار الدولي للتقارير المالية 13 قياس القيمة العادلة

يسري التعديل بأثر مستقبلي ويوضح أن استثناء المحفظة الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية 13 لا ينطبق فقط على الموجودات المالية والمطلوبات المالية، بل أيضاً ينطبق على العقود الأخرى ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي 39. لا يقوم البنك بتطبيق استثناء المحفظة المنصوص عليه في المعيار الدولي للتقارير المالية 13.

إن التعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري على الفترات المحاسبية التي تبدأ في 1 يناير 2015، لم يكن لها أي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للبنك.

2.3 معايير صادرة ولكن لم يتم سريانها

فيما يلي المعايير الصادرة ولكن لم يتم سريانها حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للبنك. يعتمد البنك تطبيق تلك المعايير عند سريانها.

معيير المحاسبة الدولي 16 (تعديلات) – توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك
تنص التعديلات صراحة على أن طرق الاستهلاك التي تستند إلى الإيرادات، لا يُمكن استخدامها بالنسبة للممتلكات والآلات والمعدات. وذلك لأن هذه الطرق تعكس عوامل أخرى غير استهلاك المزايا الاقتصادية الكامنة في الأصل. صدرت هذه التعديلات في مايو 2014 وتسري على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016. إن البنك بصدد قياس مدى تأثير هذا المعيار على البيانات المالية للبنك عند تطبيقه.

المعيير الدولي للتقارير المالية 15: إيرادات من عقود مع العملاء
يحدد المعيار الدولي للتقارير المالية 15 كيفية وموعد اعتراف الكيان بالإيرادات وكذلك يتطلب من هذه الكيانات تزويد مستخدمي البيانات المالية بإفصاحات أكثر إفادة وذات صلة. يوفر المعيار نموذج فردي واحد من خمس خطوات قائم على المبادئ ليتم تطبيقه على جميع العقود مع العملاء. صدر المعيار في مايو 2014 ويسري على البيانات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. إن البنك حالياً بصدد تقييم أثر المعيار الدولي للتقارير المالية 15 على البنك ولا يتوقع أن يكون هناك أي تأثير هام عند تطبيق هذا المعيار.

المعيير الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية
يتناول المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية وقياسها والاعتراف بها. صدرت النسخة الكاملة للمعيار في يوليو 2014 وتحل محل الإرشادات المقررة ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 المتعلق بتصنيف وقياس الأدوات المالية. يحتفظ المعيار بنموذج القياس المختلط لكن يعمل على تبسيطه ويحدد ثلاث فئات رئيسية لقياس الموجودات المالية وهي: التكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر والقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يعتمد أساس التصنيف على النموذج التجاري للمنشأة وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية المتعلقة بالموجودات المالية. كما يقتضي المعيار قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بطريقة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة مع خيار نهائي عند نشونها بعرض التغيرات في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الأخر دون تدويرها. توجد الآن طريقة جديدة المتوقعة لاحتساب الخسائر الائتمانية لكي تحل محل طريقة انخفاض قيمة الخسائر المتكبدة المستخدمة ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم 39. وفيما يتعلق بالمطلوبات المالية، فلم تطرأ أي تغييرات على طريقتي التصنيف والقياس ما عدا الاعتراف بالتغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالبنك ضمن الدخل الشامل الأخر، وذلك بالنسبة للمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن المعيار واجب التطبيق على الفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. إن البنك حالياً بصدد تقييم أثر هذا المعيار على البيانات المالية للبنك عند تطبيقه.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7: مبادرة الإفصاح
إن التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية توضح، دون أن تغير بشكل جوهري، متطلبات معيار المحاسبة الدولي 1 الحالية. توضح التعديلات:

- متطلبات الأثر المادي الواردة في معيار المحاسبة الدولي 1
- أن البنود المحددة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر وبيان المركز المالي قد لا يتم جمعها
- أن المنشآت تتمتع بمرونة فيما يتعلق بترتيب عرض الإفصاحات حول البيانات المالية
- أن الحصة في الدخل الشامل الأخر للشركات الزميلة والمشاريع المشتركة المحاسب عنها بطريقة حقوق الملكية يجب عرضها بصورة إجمالية كبند واحد، ويتم تصنيفها بين تلك البنود التي سوف أو لن يتم لاحقاً إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر.

علاوة على ذلك، فإن التعديلات توضح الشروط التي تنطبق عندما يتم عرض المجاميع الفرعية الإضافية في بيان المركز المالي وبيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الأخر. إن تلك التعديلات تسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لتلك التعديلات أي تأثير مادي على البنك.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

الأدوات المالية

تصنيف الأدوات المالية

الأداة المالية هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لشركة ما والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لشركة أخرى. يقوم البنك بتصنيف الأدوات المالية كـ "ودائع لدى البنوك" و"مديني تمويل" و"استثمار في أوراق مالية" و"مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر". يتضمن الاستثمار في أوراق مالية "الاستثمارات المتاحة للبيع". تقوم الإدارة بتحديد التصنيف المناسب لكل أداة مالية في تاريخ الحيازة.

التحقق

يتم تحقق الأصل المالي أو الالتزام المالي عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. يتم تسجيل كافة المشتريات والمبيعات للموجودات المالية بالطريقة الاعتيادية باستخدام طريقة محاسبة تاريخ التسوية. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة الاعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عموماً بالانظم أو بالعرف السائد في الأسواق.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

عدم التحقق

تستبعد الموجودات المالية (كلية أو جزئياً) عندما:

- تنتقضي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو
- يحتفظ البنك بالحق في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، لكن مع تحمل التزام بدفع التدفقات النقدية بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع". أو
- يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل وإما
 - أن يقوم البنك بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو
 - لا يقوم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه يقوم بتحويل السيطرة على الأصل.

عندما يقوم البنك بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل ولم يتم بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو تحويل السيطرة على الأصل، يتم تسجيل الأصل إلى الحد الذي يستمر فيه البنك في السيطرة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ شكل ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية لذلك الأصل أو الحد الأقصى للمقابل المطلوب سداده من البنك أيهما أقل.

يتم عدم تحقق التزام مالي عندما يتم الإغفاء من الالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحية استحقاقه. عند استبدال التزام مالي حالي بأخر من نفس الممول بشروط مختلفة بشكل كبير، أو بتعديل شروط الالتزام المالي الحالي بشكل جوهري، يتم معاملة هذا التبديل أو التعديل كعدم تحقق للالتزام الأصلي وتحقيق لالتزام جديد. ويُدْرَج الفرق في القيم الدفترية ذات الصلة في بيان الدخل.

القياس

يتم قيد كافة الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ويتم إضافة تكاليف المعاملة لكافة الأدوات المالية باستثناء الموجودات المالية المصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. إن تكاليف المعاملة للموجودات المالية المصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم تحققها في بيان الدخل.

فئات الأدوات المالية

ودائع لدى البنوك ومدينو التمويل

تمثل الودائع لدى البنوك ومدينو التمويل موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد وهي غير مسعرة في سوق نشط. يقدم البنك فقط منتجات وخدمات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل الوكالة والمرابحة والإجارة. تدرج الودائع لدى البنوك ومدينو التمويل في بيان المركز المالي بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي ناقصاً انخفاض القيمة. يتم سداد المبلغ المستحق إما على أقساط أو على أساس السداد المؤجل.

الوكالة هي اتفاقية يقوم بموجبها البنك بتقديم مبلغ من المال إلى عميل بموجب اتفاقية وكالة، ويقوم هذا العميل باستثمار هذا المبلغ وفقاً لشروط محددة مقابل أتعاب. ويلتزم الوكيل بإعادة المبلغ في حالة التقصير أو الإهمال أو الإخلال بأي من شروط وأحكام الوكالة.

المرابحة هي اتفاقية بيع للسلع والعقارات إلى عميل "ملتزم بالشراء" بسعر يشمل التكلفة مضافاً إليها نسبة ربح متفق عليها، وذلك بعد حيازة البنك للأصل.

الإجارة هي اتفاقية يقوم بموجبها البنك (المؤجر) بشراء أو إنشاء أصل بغرض تأجيره وفقاً لطلب العميل (المستأجر) وذلك بناءً على وعد منه باستئجار الأصل لفترة محددة ومقابل أقساط إيجار محددة. يمكن أن تنتهي الإجارة بنقل ملكية الأصل إلى المستأجر.

استثمارات متاحة للبيع

تتضمن الموجودات المالية المتاحة للبيع الاستثمارات في أوراق حقوق الملكية وأوراق مالية مدينة (أي الصكوك). تمثل الاستثمارات في أوراق حقوق الملكية المصنفة كمتاحة للبيع تلك التي لا يتم تصنيفها كمحفظ بها لغرض المتاجرة أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. والأوراق المالية المدينة في هذه الفئة هي تلك التي يعتزم الاحتفاظ بها لفترة زمنية غير محددة وقد يتم بيعها لتلبية احتياجات السيولة أو استجابة للتغيرات في ظروف السوق.

بعد القياس المبدئي، يتم قياس الاستثمارات المتاحة للبيع لاحقاً بالقيمة العادلة مع إدراج الأرباح أو الخسائر غير المحققة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى وتضمينها في احتياطي القيمة العادلة حتى يتم استبعاد الاستثمار حيث يتم في ذلك الوقت إدراج الأرباح أو الخسائر المترابطة في بيان الدخل أو بتحدد حدوث انخفاض في قيمته حيث يتم في ذلك الوقت إعادة تصنيف الخسائر المترابطة من احتياطي القيمة العادلة إلى بيان الدخل. ويتم تسجيل الأرباح المكتسبة خلال الاحتفاظ بالاستثمارات المتاحة للبيع كإيرادات استثمار باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي.

يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت النية والقدرة على بيع موجوداته المالية المتاحة للبيع في المدى القريب لا تزال ملائمة أم لا. إذا لم يستطع البنك في الظروف النادرة المتاجرة بهذه الموجودات المالية بسبب الأسواق غير النشطة، قد يختار البنك إعادة تصنيف هذه الموجودات المالية إذا كان لدى الإدارة النية والقدرة على الاحتفاظ بالموجودات حتى المستقبل القريب أو حتى تاريخ الاستحقاق.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

فئات الأدوات المالية (تتمة)

المطلوبات المالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تقاس هذه المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الربح الفعلي. يتم حساب التكلفة المطفأة مع وضع أي خصم أو علاوة عند الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزءاً مكملاً لمعدل الربح الفعلي في الاعتبار.

يتم تصنيف المبالغ المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات المودعين والمطلوبات الأخرى كـ "مطلوبات مالية بخلاف المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر".

الضمانات المالية

في إطار السياق العادي للأعمال، يمنح البنك ضمانات مالية تتكون من خطابات الاعتماد والكفالات وخطابات القبول. يتم قيد الضمانات المالية في البيانات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة التي تمثل القسط المستلم ضمن بند "المطلوبات الأخرى". يتم إدراج القسط المستلم في بيان الدخل ضمن بند "صافي إيرادات أتعاب وعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم لاحقاً قياس التزام الضمان وفقاً للمبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء أو أفضل تقدير للإنفاق المطلوب لتسوية الالتزام الحالي في تاريخ التقارير المالية أيهما أكبر.

المقاصة

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية ويُدْرَج صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون للبنك حق قانوني ملزم بمقاصة المبالغ المحققة وينوي تسوية هذه المبالغ على أساس الصافي.

قياس القيمة العادلة

تعرف القيمة العادلة بأنها المبلغ المستلم من بيع أصل ما أو المدفوع لنقل التزام ما في معاملات منتظمة بين أطراف في السوق في تاريخ القياس. يستند قياس القيمة العادلة على افتراض حدوث معاملة بيع الأصل أو نقل الالتزام في إحدى الحالات التالية:

- البيع أو النقل في السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام، أو
- في حالة عدم وجود السوق الرئيسي يتم الأخذ بالسوق الأكثر ملاءمة للأصل أو الالتزام.

يجب أنه يكون بإمكان البنك الوصول إلى السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملاءمة.

يتم قياس القيمة العادلة للأصل أو الالتزام باستخدام الافتراضات التي من الممكن للمشاركين في السوق استخدامها عند تسعير الأصل أو الالتزام، بافتراض أن المشاركين في السوق سيعملون لمصلحتهم الاقتصادية الخاصة.

يراعي قياس القيمة العادلة للموجودات غير المالية قدرة المشاركين في السوق على إنتاج منافع اقتصادية من خلال استخدام الأصل بأعلى وأفضل مستوى له، أو من خلال بيعه إلى مشارك آخر في السوق من المحتمل أن يستخدم الأصل بأعلى وأفضل مستوى له.

تصنف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة، والمبين كما يلي، استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات والذي يؤثر جوهرياً على قياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المماثلة؛
- المستوى 2: أساليب تقييم يكون فيها أقل مستوى من المدخلات ذي التأثير الجوهري على قياس القيمة العادلة معروضاً بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
- المستوى 3: أساليب تقييم لا يكون فيها أقل مستوى من المدخلات ذي التأثير الجوهري على قياس القيمة العادلة معروضاً.

بالنسبة للأدوات المالية المسعرة في سوق نشط، يتم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة. ويتم استخدام أسعار الشراء للموجودات.

بالنسبة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، يتم تقدير القيمة العادلة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقاً لمعدل العائد الحالي في السوق لأدوات مالية مماثلة.

بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية والتي لا يمكن الوصول إلى تقدير معقول لقيمتها العادلة، يتم إدراج الاستثمار بالتكلفة ناقصاً انخفاض القيمة.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية على أساس الاستحقاق، يحدد البنك ما إذا كانت التحويلات قد حدثت بين مستويات الجدول الهرمي عن طريق إعادة تقييم التصنيف (استناداً إلى أقل مستوى من المدخلات ذي التأثير الهام على قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة تقارير مالية.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

قياس القيمة العادلة (تتمة)

لغرض إفصاحات القيمة العادلة، قام البنك بتحديد فئات للموجودات والمطلوبات استناداً إلى طبيعة وسمات ومخاطر الأصل أو الالتزام ومستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك في تاريخ كل تقرير مالي بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض قيمة أصل جوهري أو مجموعة من الموجودات المالية. يتعرض الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية للانخفاض في القيمة فقط في حالة وجود دليل موضوعي على الانخفاض في القيمة نتيجة وقوع حدث أو أحداث بعد التحقق الميدني للأصل وأن يكون لهذا الحدث تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية. لأغراض تقييم الانخفاض في القيمة، يتم تجميع الموجودات المالية عند أدنى المستويات والتي يتحقق عندها تدفقات نقدية محددة بصورة مستقلة.

بالنسبة لمديني التمويل، يقوم البنك أولاً بالتقييم بصورة منفردة لما إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث انخفاض في قيمة الموجودات المالية الجوهرية بصورة فردية، أو بصورة مجمعة بالنسبة للموجودات المالية غير الجوهرية. إذا قرر البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على حدوث انخفاض بالنسبة للأصل المالي الذي تم تقييمه بشكل منفرد، سواء كان جوهرياً أو لا، فإن البنك يدرج الأصل المالي ضمن مجموعة من الموجودات المالية التي لها سمات مخاطر انتمان مماثلة ويقوم بتقييمها بشكل مجمع لتحديد انخفاض القيمة. وبالنسبة للموجودات المالية التي تم تقييمها بشكل منفرد لتحديد انخفاض القيمة ووجد أن هناك خسارة انخفاض في القيمة أو لا تزال تحقق خسائر انخفاض القيمة فهي لا تدرج ضمن التقييم المجمع لتحديد انخفاض القيمة.

إذا كان هناك دليل موضوعي على تكبد خسارة انخفاض القيمة، فإنه يتم قياس الخسارة بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات المالية المستقبلية المقدرة (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبدها بعد). يتم خصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بمعدل الربح الفعلي للأصل المالي.

يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل بمبلغ انخفاض القيمة مع تسجيل مبلغ خسارة انخفاض القيمة في بيان الدخل.

يتم تقييم الضمانات المالية وخطابات الائتمان واحتساب المخصصات لها بطريقة مماثلة لمديني التمويل.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام على كافة التسهيلات التمويلية - بالصافي بعد خصم بعض فئات الضمان - والتي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي ولا تخضع لمخصص محدد.

بالنسبة لاستثمارات حقوق الملكية المتاحة للبيع، يقوم البنك في تاريخ كل تقارير مالية بتقييم ما إذا كان يوجد دليل موضوعي على أن استثماراً أو مجموعة من الاستثمارات قد تعرضت للانخفاض في القيمة. يشمل الدليل الموضوعي على وقوع انخفاض كبير أو مستمر في القيمة العادلة للاستثمار على نحو أقل من تكلفته. يتم قياس ما إذا كان الانخفاض "كبيراً" مقابل التكلفة الأصلية للاستثمار و"مستمراً" مقابل الفترة التي تكون فيها القيمة العادلة أقل من التكلفة الأصلية. إذا كان هناك دليل على الانخفاض في القيمة، فإن خسارة انخفاض القيمة - التي يتم قياسها بالفرق بين تكلفة الحيازة والقيمة العادلة الحالية ناقصاً خسائر انخفاض القيمة من ذلك الاستثمار والمدرجة سابقاً في بيان الدخل - يتم استبعادها من احتياطي القيمة العادلة وتدرج في بيان الدخل. لا يتم عكس خسائر انخفاض القيمة للاستثمارات في أوراق حقوق الملكية في بيان الدخل وتزيد الزيادات في قيمتها العادلة بعد الانخفاض في القيمة مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى.

يتم مراجعة الموجودات الأخرى لغرض تحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير أحداث أو تغيرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. يتم إدراج خسائر الانخفاض في القيمة بالمبلغ الذي تتجاوز معه القيمة الدفترية للأصل قيمته الممكن استرداده. إن المبلغ الممكن استرداده هو القيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع أو القيمة أثناء الاستخدام أيهما أكبر.

النقد والنقد المعادل

لأغراض بيان التدفقات النقدية، يشمل النقد والنقد المعادل على "النقد والأرصدة لدى البنوك وبنك الكويت المركزي" و"الإيداعات لدى البنوك وبنك الكويت المركزي ذات فترات استحقاق أصلية مدتها 3 أشهر أو أقل".

عقارات استثمارية

تقاس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما فيها تكاليف المعاملة. تتضمن القيمة الدفترية تكلفة استبدال جزء من العقار الاستثماري الحالي وقت تكبد التكلفة فيما لو تم الوفاء بمعايير التحقق وتستنني من ذلك تكاليف الخدمات اليومية للعقار الاستثماري. لاحقاً بعد التسجيل المبدئي يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالتكلفة المستهلكة ناقصاً انخفاض القيمة. يتم استبعاد العقارات الاستثمارية عندما يتم بيعها أو عندما يتم سحب العقار الاستثماري بصفة دائمة من الاستخدام وليس من المتوقع الحصول على أي منافع اقتصادية مستقبلية من بيعه. يتم تسجيل الفرق بين صافي المتحصلات من البيع والقيمة الدفترية للأصل في بيان الدخل في سنة الاستبعاد.

يحتسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للعقارات فيما عدا الأراضي ملك حر التي يقدر لها عمر إنتاجي غير محدد.

يحتسب الاستهلاك على المياني بطريقة القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها، بالصافي بعد القيمة المتبقية، على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها بين 20-40 سنة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

عقار ومعدات

يُقاس العقار والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً أي استهلاك متراكم وأي انخفاض في القيمة. وتتضمن التكلفة التاريخية المصروفات المتعلقة مباشرة بحيازة البنود.

تدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو تدرج كأصل منفصل، متى كان ذلك ملائماً، وذلك فقط عندما يكون تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبنود إلى البنك محتملاً وعندما يمكن قياس تكلفة البند بصورة موثوق فيها. تدرج كافة الإصلاحات والصيانة الأخرى في بيان الدخل خلال السنة المالية التي تم فيها تكبدها.

لا يتم استهلاك الأراضي. يحتسب الاستهلاك لبنود العقار والمعدات الأخرى على أساس القسط الثابت وذلك بتوزيع تكلفتها بالصافي بعد القيمة المتبقية على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة كما يلي:

- مباني 20-40 سنة
- أثاث وتركيبات ومعدات 3-5 سنوات

يتم إعادة تقييم طرق الاستهلاك والأعمار الإنتاجية والقيم المتبقية في تاريخ كل تقارير مالية.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يقوم البنك بتاريخ كل تقارير مالية بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن أصلاً ما قد انخفضت قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عند ضرورة إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً تكاليف البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى ويتم تحديده لكل أصل على أساس فردي ما لم يكن الأصل منتجاً لتدفقات نقدية مستقلة على نحو كبير عن تلك التي يتم تحققها من الموجودات أو مجموعات الموجودات الأخرى، في تلك الحالة يتم تقييم قيمته الممكن استرداده كجزء من وحدة إنتاج النقد التي ينتمي إليها الأصل. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما أو وحدة إنتاج النقد عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل أو وحدة إنتاج النقد قد انخفضت قيمته ويخضع إلى قيمته الممكن استرداده. عند تحديد القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى القيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس القيمة الحالية للنقد والمخاطر المحددة للأصل أو وحدة إنتاج النقد. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. إن هذه العمليات المحاسبية يتم تأييدها بمؤشرات القيمة العادلة المتاحة.

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقارير مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر، فإن المبلغ الممكن استرداده هو المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ آخر تسجيل لخسارة انخفاض القيمة. في هذه الحالة يتم زيادة القيمة الدفترية للأصل إلى قيمته الممكن استرداده. إن مبلغ الزيادة لا يمكن أن يتجاوز القيمة الدفترية التي كان ليمت تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك، إذا لم يتم تسجيل خسارة انخفاض في القيمة للأصل في السنوات السابقة. يسجل هذا العكس في بيان الدخل. بعد هذا العكس، يتم تعديل الاستهلاك المحمل في السنوات المستقبلية لتوزيع القيمة الدفترية المعدلة للأصل، ناقصاً أي قيمة تخريدية، بشكل منتظم على مدى الفترة المتبقية من عمره الإنتاجي.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يحتسب البنك مكافأة نهاية الخدمة لموظفيه. إن استحقاق هذه المكافأة يستند إلى الراتب النهائي وطول مدة خدمة الموظف. يتم تسجيل التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت كمصروفات مستحقة على مدى فترة الخدمة.

بالنسبة للموظفين الكويتيين، يقوم البنك بعمل مساهمات في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كنسبة من رواتب الموظفين.

يقتصر التزام البنك على هذه المساهمات، والتي من التوقع استحقاقها.

تحقق الإيرادات

تتحقق الإيرادات إلى الحد الذي يكون فيه تدفق المنافع الاقتصادية إلى البنك محتملاً ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق منها. يجب أيضاً الوفاء بمعايير التحقق المحددة التالية قبل تحقق الإيرادات.

(1) تمثل إيرادات الإيداعات والتمويل الإيرادات من استثمارات الوكالة والمرابحة والإجارة ويتم تحديدها باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. إن طريقة معدل الربح الفعلي هي طريقة احتساب التكلفة المضافة لأصل مالي وتوزيع إيرادات التمويل على مدى الفترة ذات الصلة.

(2) تتحقق إيرادات التأجير من العقارات الاستثمارية على أساس الاستحقاق.

(3) تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام دفعات هذه الأرباح.

(4) تتحقق إيرادات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

الضرائب

ضريبة دعم العمالة الوطنية

يحتسب البنك ضريبة دعم العمالة الوطنية بنسبة 2.5% من ربح السنة الخاضع للضريبة وفقاً للقانون رقم 19 لسنة 2000 وقرار وزارة المالية رقم 24 لسنة 2006. ووفقاً للقانون، يجب خصم توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المدرجة الخاضعة لقانون ضريبة دعم العمالة الوطنية من ربح السنة.

2.4 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الضرائب (تتمة)

مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
يحتسب البنك حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بنسبة 1 % من ربح السنة وفقاً للاحتساب المعدل استناداً إلى قرار أعضاء مجلس إدارة المؤسسة الذي ينص على أنه يجب استبعاد التحويل إلى الاحتياطي القانوني من ربح السنة عند تحديد حصة المؤسسة.

الزكاة

يتم احتساب حصة الزكاة بنسبة 1 % من ربح البنك وفقاً لقرار وزارة المالية رقم 2007/58 اعتباراً من 10 ديسمبر 2007.

معلومات القطاعات

القطاع هو جزء يمكن تمييزه من البنك ويعمل في أنشطة أعمال ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة البنك قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئات العملاء - متى كان ذلك ملائماً - وإعداد تقارير حولها كقطاعات قابلة لرفع التقارير عنها.

العملات الأجنبية

تدرج المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ الحق. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية القائمة في نهاية السنة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ التقارير المالية.

إن الموجودات والمطلوبات غير النقدية التي تقاس بالتكلفة التاريخية بالعملات الأجنبية يتم تحويلها باستخدام أسعار الصرف كما في تواريخ المعاملات المبدئية. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة بتاريخ تحديد قيمتها. في حالة الموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغيرات في قيمتها العادلة مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى، يجري أيضاً قيد فروق تحويل العملات الأجنبية ذات الصلة مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى. أما بالنسبة للموجودات غير النقدية الأخرى، فيتم قيد فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة في بيان الدخل.

المخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل ظهور حاجة إلى تدفق الموارد الاقتصادية إلى خارج البنك من أجل سداد التزام قانوني أو استدلالي نتيجة لحدث وقع في الماضي ويكون بالإمكان تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوق منها.

الالتزامات الطارئة

لا يتم إدراج الموجودات الطارئة ضمن البيانات المالية، ولكن يتم الإفصاح عنها عندما يكون احتمال تحقيق منافع اقتصادية مرجحاً. لا يتم إدراج المطلوبات الطارئة ضمن البيانات المالية، ولكن يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

استخدام التقديرات

وفقاً للمبادئ المحاسبية المتضمنة في المعايير الدولية للتقارير المالية، يتعين على الإدارة استخدام تقديرات وافتراسات قد يكون لها تأثير على القيمة الدفترية لمديني التمويل.

إن الأساس المتبع من قبل الإدارة لتحديد القيمة الدفترية لمديني التمويل والمخاطر الرئيسية المرتبطة بها تم مناقشته أدناه:

خسائر انخفاض قيمة التسهيلات التمويلية

يقوم البنك بمراجعة أرصدة مديني التمويل بصورة منتظمة لتحديد ما إذا كان يجب تسجيل خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل. وبصفة خاصة، يتعين على الإدارة تقدير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة. تستند مثل هذه التقديرات بالضرورة إلى افتراضات حول عدة عوامل تتضمن درجات متفاوتة من الأحكام وعدم التأكد.

الأحكام

في إطار تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، قامت الإدارة باتخاذ الأحكام التالية بغض النظر عن تلك التي تتضمن تقديرات والتي لها الأثر الأكبر على المبالغ المدرجة في البيانات المالية:

انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع

يقوم البنك بمعاملة استثمارات حقوق الملكية المتاحة للبيع كاستثمارات انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير أو متواصل في القيمة العادلة بما يقل عن تكلفتها، أو إذا ظهر دليل موضوعي آخر على انخفاض القيمة. إن تحديد الانخفاض "الكبير" أو "المتواصل" يتطلب أحكام هامة ويتضمن عوامل تقييم تشمل ظروف قطاع الأعمال والسوق والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصم.

تصنيف العقارات

يتعين على الإدارة عند حيازة عقار اتخاذ قرار حول ما إذا كان يجب تصنيفه كعقار استثماري أو عقار ومعدات. يقوم البنك بتصنيف العقار كـ "عقار استثماري" إذا تم حيازته لتحقيق إيرادات من تأجيرها أو ارتفاع قيمته الرأسمالية أو لاستخدامات مستقبلية غير محددة.

بنك وربة ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 ديسمبر 2015

3 النقد والنقد المعادل

2014 الف دينار كويتي	2015 الف دينار كويتي	
1,816	1,005	نقد
712	219	حساب جارى لدى بنك الكويت المركزي
3,570	2,621	حسابات تجارية لدى بنوك تجارية
6,098	3,845	نقد وارصدة لدى البنوك
15,016	48,038	إيداعات لدى بنك الكويت المركزي ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر
60,241	75,753	إيداعات لدى البنوك ذات فترة استحقاق أصلية خلال 3 أشهر
81,355	127,636	النقد والنقد المعادل

تمثل الإيداعات لدى البنوك إيداعات لدى بنوك ذات سمعة حسنة وتصنيف ائتماني جيد وفقاً لاتفاقيات وكالة ومراجعة.

4 مدينو تمويل

يتكون مدينو التمويل بصورة أساسية من التسهيلات المقدمة لعملاء البنك في شكل عقود مرابحة وإجارة. عند الضرورة، يتم الحصول على كفالات على مديني التمويل بأشكال مقبولة من الضمانات للتقليل من مخاطر الائتمان ذات الصلة.

2014 الف دينار كويتي	2015 الف دينار كويتي	
348,509	445,059	مدينو مرابحة
69,489	144,314	مدينو إجارة
400	1,660	أخرى
(24,726)	(38,792)	ناقصا: أرباح مؤجلة
393,672	552,241	مدينو التمويل قبل مخصص الانخفاض في القيمة
(5,513)	(8,447)	ناقصا: مخصص انخفاض القيمة
388,159	543,794	

فيما يلي تحليل إضافي لمديني التمويل (بعد خصم الأرباح المؤجلة) على أساس فئة العميل:

2014 الف دينار كويتي	2015 الف دينار كويتي	
248,718	294,641	شركات
144,954	257,600	أفراد
393,672	552,241	مدينو التمويل قبل مخصص الانخفاض في القيمة
(5,513)	(8,447)	ناقصا: مخصص انخفاض القيمة
388,159	543,794	

بنك وربة ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 ديسمبر 2015

الحركة في مخصص انخفاض القيمة:

2014			2015			
الإجمالي	مخصص عام	مخصص محدد	الإجمالي	مخصص عام	مخصص محدد	
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	
						تسهيلات نقدية
						الرصيد في 1 يناير
3,693	3,055	638	5,513	4,768	745	المخصص المحمل خلال السنة
1,801	1,694	107	2,905	1,842	1,063	الحركة في العملات الأجنبية
19	19	-	29	29	-	
<u>5,513</u>	<u>4,768</u>	<u>745</u>	<u>8,447</u>	<u>6,639</u>	<u>1,808</u>	الرصيد كما في 31 ديسمبر
						تسهيلات غير نقدية
						الرصيد في 1 يناير
73	73	-	74	74	-	المخصص المحمل خلال السنة
1	1	-	100	100	-	
<u>74</u>	<u>74</u>	<u>-</u>	<u>174</u>	<u>174</u>	<u>-</u>	الرصيد كما في 31 ديسمبر
						إجمالي التسهيلات
						الرصيد في 1 يناير
3,766	3,128	638	5,587	4,842	745	المخصص المحمل خلال السنة
1,802	1,695	107	3,005	1,942	1,063	الحركة في العملات الأجنبية
19	19	-	29	29	-	
<u>5,587</u>	<u>4,842</u>	<u>745</u>	<u>8,621</u>	<u>6,813</u>	<u>1,808</u>	الرصيد كما في 31 ديسمبر

إن سياسة البنك لإحتساب مخصص انخفاض القيمة لمديني التمويل تتوافق من كافة النواحي المادية مع متطلبات المخصص لبنك الكويت المركزي. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصص العام بنسبة 1% للتسهيلات النقدية وبنسبة 0.5% للتسهيلات غير النقدية وذلك على كافة التسهيلات التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي (بالصافي بعد استبعاد بعض فئات الضمان) التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها.

5 استثمارات متاحة للبيع

2014	2015	
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	
41,926	51,283	صكوك مسعرة
131	896	أوراق مالية مسعرة
4,098	4,098	أوراق مالية غير مسعرة
6,845	12,384	صناديق ومحفظة غير مسعرة
<u>53,000</u>	<u>68,661</u>	

تم تسجيل كافة الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة باستثناء الاستثمارات في أسهم وصناديق غير مسعرة ذات قيمة دفترية 16,482 ألف دينار كويتي (2014: 10,943 ألف دينار كويتي) والتي تم تسجيلها بعد خصم مخصص انخفاض القيمة (إن وجد).

الجدول الهرمي لتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية حسب أسلوب التقييم معروض في إيضاح 18.

بنك وربة ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 ديسمبر 2015

6 عقارات استثمارية

2014 الف دينار كويتي	2015 الف دينار كويتي	
24,480	15,340	الرصيد في 1 يناير
(8,900)	-	بيع خلال السنة
(240)	(213)	الاستهلاك والانخفاض في القيمة المحمل للسنة
<u>15,340</u>	<u>15,127</u>	الرصيد في 31 ديسمبر

تبلغ القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية كما في تاريخ التقارير المالية 15,916 ألف دينار كويتي (2014: 15,836 ألف دينار كويتي).

تعتمد القيمة العادلة للعقارات على تقييمات تمت من قبل مقيمين عقارات معتمدين ومستقلين، متخصصين في تقييم تلك الأنواع من العقارات الاستثمارية.

2014 الف دينار كويتي	2015 الف دينار كويتي	
1,393	1,040	إيرادات تأجير عقارات استثمارية
(516)	(298)	مصروفات تشغيل مباشرة
<u>877</u>	<u>742</u>	صافي إيرادات الإيجار الناتجة من العقارات الاستثمارية (إيضاح 10)

ليس على البنك قيود حول القدرة على تحقيق الاستثمار العقاري ولا التزامات تعاقدية لشراء أو إنشاء أو تطوير عقارات استثمارية أو إجراء إصلاحات عليها وصيانتها وتحسيناتها.

لأغراض قياس القيمة العادلة، تستخدم طريقة الإيرادات حيث يوظف أسلوب القيمة الحالية ليعكس التوقعات الحالية بالسوق حول القيمة الإيجارية المقدرة في المستقبل، استناداً إلى إيجار المتر المربع في الشهر ومعدل النمو السنوي في الدولة التي تقع فيها العقارات الاستثمارية.

تم إدراج إفصاحات الجدول الهرمي للقيمة العادلة الخاص بالعقارات الاستثمارية في إيضاح 18.

7 المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى

يمثل المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى إيداعات مستلمة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بموجب عقود الوكالة والمرابحة.

8 حسابات المودعين

تتمثل حسابات المودعين للبنك في التالي:

أ- الودائع غير الاستثمارية على شكل حسابات جارية:
لا تستحق هذه الودائع أي أرباح ولا تتحمل أية مخاطر خسارة؛ حيث يضمن البنك سداد أرصدها عند الطلب. وبالتالي، تعتبر هذه الودائع قرضاً حسناً من المودعين إلى البنك.

ب- الودائع الاستثمارية:
وتتضمن ودائع المضاربة والمرابحة والوكالة، التي يكون لها فترات استحقاق ثابتة كما هو محدد في مدة العقد، باستثناء حسابات الإيداع الاستثماري، التي تكون متاحة لفترة غير محدودة.

9 حقوق الملكية

رأس المال

يتكون رأس مال البنك المصرح به والمصدر والمدفوع من 1,000 مليون سهماً عادياً بقيمة 100 فلس لكل سهم (2014: 1,000 مليون سهماً عادياً بقيمة 100 فلس لكل سهم). وقد تمت المساهمة برأس المال نقداً.

الاحتياطي القانوني

وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك، يتعين تحويل نسبة 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للبنك أن يقرر وقف هذه التحويلات السنوية عندما يصل الاحتياطي القانوني إلى 50% من رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا لتوزيع أرباح تصل إلى 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المحتفظ بها بمثل هذه التوزيعات.

لم يتم القيام بأي تحويل إلى الاحتياطي القانوني خلال السنة الحالية والسنوات السابقة بسبب الخسائر المتراكمة.

الاحتياطي الاختياري

وفقاً للنظام الأساسي للبنك، يتعين تحويل نسبة من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري. يجوز وقف هذه التحويلات السنوية بموجب قرار من قبل المساهمين خلال اجتماع الجمعية العمومية السنوي بناء على توصيات مجلس الإدارة. لا توجد قيود على توزيعات هذا الاحتياطي.

لم يتم القيام بأي تحويل إلى الاحتياطي الاختياري خلال السنة الحالية والسنوات السابقة بسبب الخسائر المتراكمة.

10 صافي إيرادات استثمارات

2014 الف دينار كويتي	2015 الف دينار كويتي	
316	119	ربح بيع استثمارات متاحة للبيع
681	-	ربح بيع عقار استثماري
769	630	إيرادات توزيعات أرباح
1,438	1,521	إيرادات صكوك
877	742	صافي إيرادات تأجير من عقارات استثمارية (إيضاح 6)
-	671	أخرى
<u>4,081</u>	<u>3,683</u>	

11 صافي الأتعاب وإيرادات العمولات

يتكون صافي الأتعاب وإيرادات العمولات بشكل أساسي من 1,584 ألف دينار كويتي مكتسبة عند إتمام من صفقة التمويل المشترك من البنك بنجاح.

12 ربحية السهم الأساسية والمخفضة

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخفضة بتقسيم صافي ربح السنة على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

2014	2015	
115	1,000	صافي ربح السنة (الف دينار كويتي)
<u>1,000,000</u>	<u>1,000,000</u>	المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة (بالآلاف سهم)
<u>0.12</u>	<u>1.00</u>	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (بالفلس)

حيث إنه لا توجد أدوات مخففة قائمة فإن ربحية الأسهم الأساسية والمخفضة مماثلة.

بنك وربة ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 ديسمبر 2015

13 المعاملات مع أطراف ذات علاقة

تمثل هذه المعاملات تلك التي تتم مع بعض الأطراف ذات علاقة (المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين بالبنك وأفراد عائلاتهم من الدرجة الأولى وشركات يمتلكون فيها حصص رئيسية أو التي تمكنهم من مزاولة تأثير ملموس عليها) الذين كانوا عملاء للبنك ضمن النشاط الطبيعي للأعمال. لقد تم القيام بهذه المعاملات بنفس الشروط الأساسية السائدة في وقت المعاملات بما في ذلك الربح والضمانات مقارنة بعمليات مماثلة تمت مع أطراف غير ذات علاقة، والتي لم تتضمن أكثر من القدر الطبيعي من المخاطر.

فيما يلي الأرصدة المدرجة ضمن بيان المركز المالي:

31 ديسمبر 2014	الإجمالي 31 ديسمبر 2015	أطراف ذات علاقة آخرين	أعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين	المساهمين الرئيسيين	
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	
115	134	-	134	-	تسهيلات التمويل
4	5	-	5	-	بطاقات الائتمان
84,475	191,760	118	638	191,004	حسابات المودعين

عدد الأطراف ذات العلاقة الآخرين	عدد أعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين	عدد المساهمين الرئيسيين	
-	4	-	تسهيلات التمويل
2	10	-	بطاقات الائتمان
9	16	2	حسابات المودعين

فيما يلي المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المدرجة في بيان الدخل:

31 ديسمبر 2014	الإجمالي 31 ديسمبر 2015	أطراف ذات علاقة آخرين	أعضاء مجلس الإدارة والموظفين التنفيذيين	المساهمين الرئيسيين	
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	
-	3	-	3	-	إيرادات إيداعات وتمويل
914	2,715	-	1	2,714	تكاليف التمويل وتوزيعات إلى المودعين
					مكافأة موظفي الإدارة العليا

2014 الف دينار كويتي	2015 الف دينار كويتي	
1,637	1,645	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
104	113	مكافآت نهاية الخدمة
<u>1,741</u>	<u>1,758</u>	

14 التزامات عرضية وأسمالية

2014 الف دينار كويتي	2015 الف دينار كويتي	
2,035	11,040	حوالات مقبولة وخطابات اعتماد مستندية
12,756	23,827	خطابات ضمان
14,791	34,867	التزامات عرضية
461	575	التزامات رأسمالية

15 إدارة المخاطر

تتطوي كافة أنشطة البنك على مخاطر يتم إدارتها من خلال عملية مستمرة لتحديد المخاطر وقياسها وتخفيفها ومراقبتها وذلك بناء على حدود المخاطر وضوابط أخرى. تعتبر عملية إدارة المخاطر ذات أهمية كبيرة للحفاظ على المركز المالي المليم للبنك واستمرارية تحقيق الأرباح. وتؤدي أنشطة البنك إلى إنشاء انكشافات على أنواع المخاطر التالية نتيجة لمعاملته المالية واستخدام الأدوات المالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر السداد المعجل
- مخاطر التشغيل

إضافة إلى ذلك، توجد بعض المخاطر الأخرى التي تحتاج للمراقبة وال ضبط. يبين هذا الإيضاح معلومات حول تعرض البنك لكل من المخاطر المذكورة أعلاه والأهداف ومنهجية السياسات والنماذج والعمليات التي يستخدمها البنك لقياس وتخفيف وإدارة المخاطر وإدارة البنك لرأس المال.

(أ) هيكل إدارة المخاطر

مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة ("المجلس") المسؤولية العامة عن وضع الإطار العام لإدارة المخاطر والإشراف عليها. قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للمخاطر التي تتألف من أعضاء من المجلس وذلك لوضع إطار المخاطر لدى البنك ومراقبة المخاطر والمتطلبات المتعلقة بالمراقبة والتي تشمل كافة أنواع المخاطر مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية. يقوم رئيس مجموعة المخاطر بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر في القيام بهذه المهام.

كما قام المجلس بإنشاء لجنة مجلس الإدارة للتدقيق وفقا لمتطلبات بنك الكويت المركزي والتي تكون مطالبة من بين مهام أخرى بمراقبة مدى الالتزام بمبادئ وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر المعمول بها لدى البنك ومراجعة مدى كفاية إطار إدارة المخاطر. يقوم رئيس وحدة التدقيق الداخلي بمساعدة لجنة مجلس الإدارة للتدقيق في القيام بهذه المهام.

مجموعة إدارة المخاطر

تقوم مجموعة إدارة المخاطر المستقلة التي يترأسها رئيس مجموعة إدارة المخاطر برفع تقاريرها إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر والتي تتولى المسؤولية عن المخاطر على مستوى البنك بهدف مساعدتها في تنفيذ مسؤوليات الإشراف المنوط بها مجلس الإدارة.

تم وضع سياسات إدارة المخاطر بهدف تحديد المخاطر التي تواجه البنك وقياسها ومراقبتها والحد منها وتحليلها، لوضع حدود وضوابط مناسبة للمخاطر، ومراقبة هذه المخاطر والتأكد من الالتزام بحدود القدرة على تحمل المخاطر. تخضع سياسات وأنظمة إدارة المخاطر للمراجعة بانتظام وبشكل مستمر بحيث تعكس التغيرات التي تطرأ على البيئة الاقتصادية وظروف السوق والمنتجات والخدمات التي يقدمها البنك.

15 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر عدم قدرة أو تأخير أحد أطراف الأداة المالية في الوفاء بالتزاماته مسبباً بذلك خسارة مالية للطرف الأخر. وتتضمن هذه المخاطر الانخفاض في الجدارة الائتمانية للعملاء. إن هذا الانخفاض لا يعني بالضرورة عدم القدرة على الوفاء بالالتزام إلا أنه يزيد من احتمال عدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزام. تشمل الأدوات المالية المرتبطة بها مخاطر الائتمان مدينو التمويل والتزامات التسهيلات الائتمانية والاستثمارات في الأوراق المالية المدينة (أي الصكوك).

لأغراض الرقابة بإدارة المخاطر، يأخذ البنك في الاعتبار ويقوم بتجميع كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان، مثل مخاطر تعثر العميل الواحد ومخاطر الدولة ومخاطر القطاع في قياس واحد بشأن خطورة الانكشاف.

إدارة مخاطر الائتمان

قام مجلس إدارة البنك باعتماد سياسات التمويل والاستثمار لمختلف مجموعات الأعمال وأنواع الموجودات الاستثمارية، كما اعتمد المجلس لائحة لجنة الائتمان والاستثمار التنفيذية التي بموجبها تقوم اللجنة بالفحص المبني واعتماد المقترحات الائتمانية وذلك ضمن الصلاحيات المفوضة لها. وقد قام مجلس الإدارة بتأسيس لجنة الائتمان والاستثمار، التي بموجب ميثاقها تعتبر الجهة التالية ذات الصلاحية التي تقدم مبادئ توجيهية وتمنح الموافقة على مختلف المقترحات التمويلية والاستثمارية للبنك بالنيابة عن مجلس الإدارة.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر بإبداء رأي مستقل وإجراء تقييم للمخاطر فيما يتعلق بكل مقترح تمويلي واستثماري يتم عرضه على جهات الموافقة لاتخاذ قرار بشأنه.

يهدف البنك بإدارة محفظة التسهيلات الائتمانية إلى التأكد من تنوعها بشكل جيد واكتسابها لمستوى عائد ملائم للمخاطر التي يتضمنها، ويسعى في نفس الوقت لضمان جودة المحافظ الائتمانية.

علاوة على ذلك، يقوم البنك بإدارة التعرض لمخاطر الائتمان من خلال الحصول على ضمان - متى كان ذلك مناسباً - والحد من مدة التعرض للمخاطر بما يعود بالفائدة على قدرة البنك لإدارة أي تعرض لمخاطر الائتمان.

بناء على تعليمات بنك الكويت المركزي، قام البنك بتشكيل لجنة المخصصات، ذات الصلاحيات التنفيذية، والتي تتولى مسؤولية دراسة وتقييم التسهيلات الائتمانية والاستثمارات الحالية للبنك لتحديد أي وضع غير طبيعي والصعوبات المرتبطة بوضع العميل الذي يمكن أن يتطلب تصنيف المخاطر كغير منتظمة وكذلك تحديد المخصص المطلوب لانخفاض القيمة أو انخفاض القيمة المحتمل للموجودات والاستثمارات.

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان مع عدم احتساب أية ضمانات

يلخص الجدول التالي الحد الأقصى لتعرض البنك لمخاطر الائتمان بينود المركز المالي، بما في ذلك البنود خارج الميزانية العمومية. وقد تم عرض الحد الأقصى للتعرض بالإجمالي (مخصوصاً منه مخصص انخفاض القيمة) قبل تأثير وسائل الحد من المخاطر من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة الأساسية واتفاقيات الضمان، حيثما يكون ذلك مناسباً.

إجمالي الحد الأقصى للتعرض للمخاطر

2014	2015
الف	الف
دينار كويتي	دينار كويتي
4,282	2,840
122,590	133,355
388,159	543,794
41,926	51,283
1,791	3,708
558,748	734,980
2,025	10,985
12,692	23,708
14,717	34,693
573,465	769,673

التعرض لمخاطر الائتمان المرتبط بينود داخل بيان المركز المالي:

أرصدة لدي البنوك
إيداعات لدى البنوك
مدينو تمويل
استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)
موجودات أخرى

الإجمالي

التعرض لمخاطر الائتمان المرتبط بينود خارج بيان المركز المالي:

حوالات مقبولة وخطابات اعتماد مستندية
خطابات ضمان

الإجمالي

مجموع التعرض لمخاطر الائتمان

15 إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

حيثما يتم تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل الانكشاف الحالي لمخاطر الائتمان إلا أنها لا تمثل الحد الأقصى للتعرض للمخاطر التي يمكن أن تنشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيمة.

تظهر تركيزات مخاطر الائتمان فيما لو تواجدت أطراف مقابلة تضطلع بأنشطة مماثلة أو أنشطة في نفس القطاع الجغرافي أو التي تتعرض لها في بيئة اقتصادية مماثلة مما يجعل قدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية تتأثر بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو/والسياسية أو غيرها. إن تركيزات مخاطر الائتمان تعتبر مؤشرا على حساسية أداء البنك للتطورات التي تؤثر على الأطراف المقابلة المعنية.

إن الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لطرف واحد يبلغ 14,068 ألف دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015 (2014): 15,015 ألف دينار كويتي) وذلك قبل احتساب الضمانات.

تركز المخاطر للحد الأقصى للانكشاف لمخاطر الائتمان
فيما يلي مركز الموجودات المالية والبنود خارج بيان المركز المالي حسب القطاع الجغرافي وقطاع الأعمال:

2014		2015		
بنود خارج بيان المركز المالي الف دينار كويتي	الموجودات المالية الف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي الف دينار كويتي	الموجودات المالية الف دينار كويتي	
14,717	448,662	34,693	594,384	القطاع الجغرافي:
-	80,550	-	112,944	الكويت
-	29,536	-	27,652	دول الشرق الأوسط الأخرى
14,717	558,748	34,693	734,980	باقي دول العالم
<hr/>				
2014		2015		
بنود خارج بيان المركز المالي الف دينار كويتي	الموجودات المالية الف دينار كويتي	بنود خارج بيان المركز المالي الف دينار كويتي	الموجودات المالية الف دينار كويتي	
-	147,938	-	161,414	قطاع الأعمال:
10,159	170,098	13,509	252,249	البنوك والمؤسسات المالية
613	91,329	5,301	92,519	إنشاء وعقارات
3,945	149,383	15,883	228,798	التجارة والتصنيع
14,717	558,748	34,693	734,980	أخرى

تخفيف مخاطر الائتمان

إن الطرق الفنية للحد من مخاطر الائتمان المسموح للبنك باستخدامها هي الحصول على ضمانات متى كان ذلك مناسباً والحد من مدة التعرض للمخاطر بما يعود بالفائدة على قدرة البنك لإدارة أي تعرض للمخاطر.

الجودة الائتمانية للأدوات المالية

يقوم البنك بتصنيف درجات التعرض لمخاطر الائتمان المختلفة، والتي لم تستحق ولم تتخضع قيمتها إلى تصنيفين اثنين من الجودة الائتمانية كما يلي:-

جودة عالية: انكشافات لمخاطر الائتمان حيث يتم تصنيف المخاطر الإجمالية للخسارة المالية الناتجة من إخفاق الملتزم في الوفاء بالتزاماته على أنها منخفضة إلى متوسطة. يتضمن ذلك انكشافات لشركات ذات القوة المالية وعوامل مخاطر تبين قدرتها على سداد كافة الالتزامات التعاقدية. ويتضمن أيضا الانكشافات المكفولة بضمانات ملموسة.

جودة قياسية: كافة الانكشافات الأخرى التي يكون فيها السداد بناءً على الشروط التعاقدية ولا تتعرض للانخفاض في القيمة.

15 إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

يوضح الجدول التالي درجة التعرض لمخاطر الائتمان حسب الجدارة الائتمانية للموجودات حسب الفئة والدرجة قبل خصم مخصص انخفاض القيمة:

الإجمالي الف دينار كويتي	متأخرة أو منخفضة القيمة		غير متأخرة وغير منخفضة القيمة		2015
	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	جودة قياسية الف دينار كويتي	جودة عالية الف دينار كويتي	
2,840	-	-	-	2,840	أرصدة لدى البنوك
133,355	-	-	-	133,355	إيداعات لدى البنوك
552,241	15,707	-	175,750	360,784	مدينو تمويل
51,283	-	-	-	51,283	استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)
3,708	-	-	284	3,424	موجودات أخرى
743,427	15,707	-	176,034	551,686	
4,282	-	-	-	4,282	2014 أرصدة لدى البنوك
122,590	-	-	-	122,590	إيداعات لدى البنوك
393,672	3,573	-	117,005	273,094	مدينو تمويل
41,926	-	-	-	41,926	استثمارات متاحة للبيع (استثمار في صكوك)
1,791	-	-	-	1,791	موجودات أخرى
564,261	3,573	-	117,005	443,683	

(ج) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المرتبطة بالمطلوبات المالية. يمكن أن تنتج مخاطر السيولة عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان أو توقعات السوق مما قد يتسبب في نضوب بعض مصادر التمويل على الفور. للحد من هذه المخاطر، قامت الإدارة بترتيب مصادر تمويل متنوعة بالإضافة إلى قاعدة الودائع الأساسية، وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة التدفقات النقدية المستقبلية والسيولة على أساس يومي. يتضمن ذلك تقييم للتدفقات النقدية المتوقعة وتوفر الأصول السائلة عالية الجودة والتي يمكن استخدامها لتوفير مصادر تمويل إضافية إذا لزم ذلك.

إدارة مخاطر السيولة

تتمثل منهجية البنك لإدارة مخاطر السيولة في التأكد من توافر السيولة الكافية بشكل دائم، حسب الإمكان، للوفاء بالتزاماته عند استحقاقها، في كلاً من الظروف العادية والصعبة، بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بسمعة البنك.

تقوم مجموعة إدارة المخاطر وإدارة الخزينة بمراقبة قائمة السيولة للبنك بشكل يومي وتتخذ الخطوات المناسبة، إذا لزم ذلك. يتم مراقبة قائمة السيولة لدى البنك يومياً؛ من حيث الموجودات والمطلوبات الشاملة وكذلك بالنسبة للدينار الكويتي والعملات الأجنبية، وحول مركز البنك من حيث معدل السيولة الإلزامي وكذلك معدل التمويل إلى الودائع ونسبة تغطية السيولة. تقوم إدارة الخزينة بالتنسيق مع مجموعات البنك المختلفة فيما يتعلق بتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة اللازمة أو الناتجة عن الأعمال المستقبلية المتوقعة.

يتعين على إدارة الخزينة الحفاظ على مجموعة من الموجودات ذات السيولة العالية قصيرة الأجل، التي تتكون إلى حد كبير من الاستثمارات في أوراق مالية سائلة قصيرة الأجل عالية الجودة وتوافر التسهيلات بين البنوك في وقت قصير، وذلك لضمان الحفاظ على السيولة الكافية لدى البنك. تتم إدارة السيولة لدى إدارة الخزينة بالشكل الأمثل مع الأخذ في الاعتبار فجوات السيولة. يتم مراقبة مركز السيولة بشكل يومي ويتم إجراء اختبارات الضغط بصفة منتظمة وفقاً لمجموعة مختلفة من السيناريوهات التي تغطي ظروف السوق المتعددة وأوقات الضغط. تخضع جميع سياسات وإجراءات السيولة لمراجعة وموافقة لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، ويتم اعتمادها من قبل لجنة المخاطر. ويتم مراجعة تقرير قائمة السيولة الدوري، الذي يتضمن كافة الاستثناءات والإجراءات التصحيحية التي يتم أو يجب اتخاذها، من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. يخضع البنك لحدود السيولة وفقاً لنظام سلم الاستحقاقات التي تقتضيها تعليمات وقواعد بنك الكويت المركزي والحدود المعتمدة.

بنك وربة ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 ديسمبر 2015

15 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات البنك. تستند استحقاقات الموجودات والمطلوبات كما في نهاية السنة إلى ترتيبات السداد التعاقدية باستثناء بعض الاستثمارات التي تستند إلى معايير بنك الكويت المركزي.

إن استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر كما يلي:

2015				
الإجمالي الف دينار كويتي	بعد سنة واحدة الف دينار كويتي	6 إلى 12 شهر الف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر الف دينار كويتي	خلال 3 أشهر الف دينار كويتي
				الموجودات
3,845	-	-	-	نقد وأرصدة لدى البنوك
133,355	-	-	5,002	إيداعات لدى البنوك
543,794	127,490	66,151	112,988	مدينو التمويل
68,661	61,067	2,476	766	استثمارات متاحة للبيع
15,127	15,127	-	-	عقارات استثمارية
4,949	2,995	154	183	موجودات أخرى
6,376	6,376	-	-	عقار ومعدات
776,107	213,055	68,781	118,939	375,332
				المطلوبات
244,333	20,694	21,588	45,328	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية
433,465	-	70,712	121,533	الأخرى
6,029	871	-	-	حسابات المودعين
				مطلوبات أخرى
683,827	21,565	92,300	166,861	403,101
				2014
الإجمالي الف دينار كويتي	بعد سنة واحدة الف دينار كويتي	6 إلى 12 شهر الف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر الف دينار كويتي	خلال 3 أشهر الف دينار كويتي
				الموجودات
6,098	-	-	-	نقد وأرصدة لدى البنوك
122,590	-	33,815	3,005	إيداعات لدى البنوك
388,159	58,361	26,139	78,101	مدينو التمويل
53,000	49,473	2,993	534	استثمارات متاحة للبيع
15,340	15,340	-	-	عقارات استثمارية
3,083	2,444	-	96	موجودات أخرى
6,535	6,535	-	-	عقار ومعدات
594,805	132,153	62,947	81,736	317,969
				المطلوبات
153,086	50,365	20,310	36,685	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية
346,092	-	44,729	194,239	الأخرى
3,762	616	-	-	حسابات المودعين
				مطلوبات أخرى
502,940	50,981	65,039	230,924	155,996

بنك وربة ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية
كما في 31 ديسمبر 2015

15 إدارة المخاطر (تتمة)

(ج) مخاطر السيولة (تتمة)

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاقات لمطلوبات البنك المالية في 31 ديسمبر على أساس التزامات السداد التعاقدية غير المخصومة. بالنسبة لدفعات السداد التي تخضع لإشعارات فإنها تعامل كما لو أن الإشعارات قد تمت فوراً.

الإجمالي الف دينار كويتي	بعد سنة واحدة الف دينار كويتي	6 إلى 12 شهوراً الف دينار كويتي	3 إلى 6 أشهر الف دينار كويتي	خلال 3 أشهر الف دينار كويتي	
245,601	21,480	21,851	45,556	156,714	2015
434,783	-	71,115	122,055	241,613	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
6,029	871	-	-	5,158	حسابات المودعين
686,413	22,351	92,966	167,611	403,485	مطلوبات أخرى
154,930	51,807	20,554	36,912	45,657	2014
348,114	-	45,310	195,510	107,294	المستحق للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى
3,762	616	-	-	3,146	حسابات المودعين
506,806	52,423	65,864	232,422	156,097	مطلوبات أخرى

يبين الجدول التالي تواريخ الانتهاء التعاقدية حسب استحقاق المطلوبات والالتزامات العرضية والرأسمالية لدى البنك:

الإجمالي الف دينار كويتي	بعد سنة واحدة الف دينار كويتي	3 إلى 12 شهوراً الف دينار كويتي	خلال 3 أشهر الف دينار كويتي	
11,040	339	3,844	6,857	2015
23,827	10,232	9,876	3,719	حوالات مقبولة وخطابات اعتماد مستندية
575	-	575	-	خطابات ضمان
35,442	10,571	14,295	10,576	التزامات رأسمالية
2,035	979	551	505	2014
12,756	8,355	4,316	85	حوالات مقبولة وخطابات اعتماد مستندية
461	-	461	-	خطابات ضمان
15,252	9,334	5,328	590	التزامات رأسمالية

15 إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من التقلبات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية بسبب التغيرات في أسعار السوق. قد تنشأ مخاطر السوق من المراكز القائمة في معدلات الربح والعملة الأجنبية ومنتجات حقوق الملكية، وتعرض جميعها لتغيرات السوق العامة والخاصة والتغيرات في مستوى تقلب السوق أو الأسعار مثل معدلات الربح وهوامش ربح الائتمان وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

إدارة مخاطر السوق

تضطلع لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمسئولية الإشراف العام على مخاطر السوق. كما تتولى مجموعة إدارة المخاطر مسؤولية وضع سياسات تفصيلية لإدارة مخاطر السوق إضافة إلى المتابعة الدورية لتطبيقها. بينما تتولى إدارة الاستثمار والخزينة مسؤولية إدارة ومراقبة مخاطر السوق الناتجة عن مختلف مراكز السوق في الاستثمار والأدوات المالية والمعاملات خارج إطار السوق الرسمي.

يستخدم البنك ممارسات السوق لتقييم مراكزه ويتلقى معلومات السوق بصفة منتظمة بغرض ضبط مخاطر السوق.

يتألف إطار عمل إدارة مخاطر السوق من العناصر التالية:

- حدود لكافة عوامل مخاطر السوق ومراقبة تلك الحدود بشكل منتظم لضمان عدم تجاوز البنك لحدود المخاطر والتركيزات الإجمالية المحددة من قبل بنك الكويت المركزي ووفقاً للحدود الداخلية.
- التقييم تبعاً للقيمة السوقية استناداً لبيانات السوق التي تصدر عن جهات مستقلة، والمراجعة المستمرة لكافة المراكز القائمة.
- مراجعة المخاطر لكافة عروض الاستثمار من حيث مخاطر الدولة ومخاطر الاقتصاد الكلي ومخاطر أسعار العملة، بالإضافة إلى مخاطر الائتمان المتعلقة بالأداة أو/و المصدر.

يتم وضع السياسات والإجراءات وحدود التداول لضمان تنفيذ سياسة الحدود المقبولة لمخاطر السوق لدى البنك. يتم مراجعة هذه السياسات والإجراءات بشكل دوري لضمان توافقها مع سياسة البنك الخاصة بإدارة مخاطر السوق. ويعمل البنك على ضمان تقديم الدعم المستمر والمناسب لعمليات إدارة مخاطر السوق. ويتعين على البنك الالتزام بتعليمات بنك الكويت المركزي، وذلك بالإضافة إلى الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية للبنك.

مخاطر معدلات الربح

تنشأ مخاطر معدلات الربح من احتمال تأثير التغيرات في أسعار الربح على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر معدلات الربح حيث إن استثمارات البنك ذات الإيرادات الثابتة تتناسب عكسياً مع ارتفاع المعدلات. إضافة إلى ذلك، قد يؤثر التخير في معدلات الربح على صافي أرباح البنك أو هامش الربح.

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملة هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يتعرض البنك لمخاطر العملات الأجنبية حيث إن عملة البنك الرئيسية هي الدينار الكويتي ويتم إعادة تقييم كافة العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي استناداً إلى معيار التقارير المالية الدولية. إن أي مراكز قائمة قصيرة أو طويلة الأجل تعرض البنك لمخاطر العملات الأجنبية.

يتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية على أساس الحدود الموضوعية من قبل بنك الكويت المركزي والتقييم المستمر للمراكز القائمة والحركات الحالية والمتوقعة في أسعار صرف العملات الأجنبية.

يبين الجدول التالي العملات الأجنبية التي تعرض البنك لانكشافات على مخاطر عملات أجنبية مؤثرة في 31 ديسمبر لكل من موجوداته ومطلوباته النقدية غير التجارية وتدفقاته النقدية المتوقعة. يتناول التحليل احتساب تأثير الحركات المحتملة بشكل معقول على أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، على النتائج واحتياطي القيمة العادلة (بسبب التغير في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع).

15 إدارة المخاطر (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

2014			2015			
التأثير على احتياطي القيمة العادلة الف	التأثير على الأرباح الف	التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية %	التأثير على احتياطي القيمة العادلة الف	التأثير على الأرباح الف	التغير في أسعار صرف العملات الأجنبية %	العملة
دينار كويتي	دينار كويتي	%	دينار كويتي	دينار كويتي	%	
42	(36)	+1	107	(79)	+1	الدولار الأمريكي
24	(26)	+1	20	(24)	+1	الريال السعودي
-	(6)	+1	-	-	+1	الجنية الإسترليني

مخاطر أدوات حقوق الملكية

مخاطر أدوات حقوق الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغير في مستويات مؤشرات الأسهم أو/و قيمة الأسهم الفردية.

يقوم البنك بإجراء تحليل الحساسية على فترات منتظمة وذلك بهدف تقييم التأثير المحتمل لأي تغير كبير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية. بالنسبة لهذه الاستثمارات المصنفة كمستحقة للبيع، فإن الزيادة في سعر الأسهم بنسبة 5% كما في 31 ديسمبر 2015 سوف تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية بمبلغ 45 ألف دينار كويتي (31 ديسمبر 2014: 7 ألف دينار كويتي). إن تغيراً مساوياً في الاتجاه المضاد، كان من الممكن أن ينتج عنه نفس التأثير ولكن بالاتجاه العكسي، وذلك عند ثبات كافة المتغيرات الأخرى.

(هـ) مخاطر السداد المعجل

إن مخاطر السداد المعجل هي مخاطر تكبد البنك خسارة مالية بسبب قيام عملائه والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل التاريخ المتوقع مثل الانكشافات المالية ذات معدلات الربح الثابتة عند انخفاض أسعار العوائد. نتيجة للشروط التعاقدية الخاصة بمنتجات البنك الإسلامية، فإن البنك غير معرض بشكل جوهري لخطر السداد المعجل.

(و) مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو إخفاق النظم أو الخطأ البشري أو من أحداث خارجية. عند إخفاق أدوات الرقابة في التنفيذ، يمكن أن يترتب على ذلك آثار قانونية أو رقابية، أو قد يؤدي ذلك إلى خسارة مالية أو فقدان السمعة.

إدارة مخاطر التشغيل

لدى البنك مجموعة من السياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم تطبيقها لتحديد وتقييم والإشراف على المخاطر التشغيلية بالإضافة إلى أنواع أخرى من المخاطر المتعلقة بالأنشطة المصرفية والمالية في البنك. تمت الموافقة على إجراءات مخاطر التشغيل المناسبة من قبل مختلف المجموعات والإدارات بالبنك، وتم تطبيقها من أجل تقديم التقارير حول مخاطر التشغيل ومراقبتها والتحكم بها بصورة فاعلة.

يتم إدارة مخاطر التشغيل ضمن مجموعة إدارة المخاطر. تتأكد هذه المجموعة من الالتزام بالسياسات والإجراءات لتحديد وتقييم ومراقبة والإشراف على مخاطر التشغيل كجزء من إطار الإدارة الشاملة والرشيده والقوية للمخاطر.

يقوم البنك بإدارة مخاطر التشغيل وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن "الإرشادات العامة لنظم الرقابة الداخلية" والإرشادات بشأن "الممارسات السليمة لإدارة ومراقبة مخاطر التشغيل".

قام البنك بوضع سياسة إدارة استمرارية العمل لمواجهة أي إخفاقات أو احتمالات داخلية أو خارجية لضمان سهولة القيام بعمليات البنك.

قام البنك بإنشاء موقع مواجهة الكوارث للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، ويضمن البنك عدم تأثير مخاطر التشغيل، التي قد تنشأ عن أي اضطراب محتمل، بصورة سلبية على الأعمال المصرفية. يولي البنك اهتماماً خاصاً بمخاطر التشغيل التي قد تنشأ عن عدم الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وأي إخفاقات محتمل في مسنويات الأمانة.

16 تقارير القطاعات

يتم تحديد قطاعات البنك التشغيلية استناداً إلى التقارير التي يتم مراجعتها من قبل صانعي القرار وذلك لاستخدامها في القرارات الاستراتيجية. إن هذه القطاعات هي وحدات أعمال استراتيجية تقوم بتوفير منتجات وخدمات مختلفة. يتم إدارة هذه القطاعات بشكل منفصل حيث إنه لدى كل منها طبيعة مختلفة من حيث المنتجات والخدمات وفئات العملاء وكذلك الاستراتيجيات التسويقية.

إن قطاعات الأعمال التي تستوفي شروط رفع تقارير القطاعات عنها هي كالتالي:

- الخدمات المصرفية للشركات – وتشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للشركات، كما يقدم المراجحة التمويلية للسلع والعقارات وتسهيلات الإجارة.
- الخدمات المصرفية للأفراد – ويشتمل على مجموعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثمارية للأفراد. تتضمن هذه المجموعة التمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان والودائع والخدمات الأخرى التي تتعلق بالفروع.
- الخزينة – وتشتمل على إدارة عمليات تمويل البنك والمراجحة المحلية والدولية وخدمات التمويل الإسلامي الأخرى مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بصورة رئيسية.
- الاستثمار – وتشتمل على استثمار في حقوق الملكية المباشرة والعقارات والاستثمارات الأخرى.
- أخرى - وتشتمل على الموجودات والمصرفوات الخاصة بمراكز التكلفة.

تقوم الإدارة بمراقبة قطاعات الأعمال بشكل منفصل لغرض اتخاذ القرارات حول توزيع المصادر وتقييم الأداء.

يبين الجدول التالي معلومات عن الإيرادات وربح الفترة ومجموع الموجودات لقطاعات البنك التي يتم إعداد تقارير حولها.

المجموع الف دينار كويتي	اخرى الف دينار كويتي	الاستثمار الف دينار كويتي	الخزينة الف دينار كويتي	الافراد الف دينار كويتي	الشركات الف دينار كويتي	
						2015
18,079	-	3,226	1,023	3,616	10,214	إيرادات تشغيل القطاع
1,000	(8,322)	2,970	877	(1,672)	7,147	نتائج القطاع
776,107	15,169	65,956	151,187	127,458	416,337	موجودات القطاع
						2014
13,553	-	3,124	494	2,164	7,771	إيرادات تشغيل القطاع
115	(6,856)	2,702	373	(2,206)	6,102	نتائج القطاع
594,805	15,717	48,124	142,805	69,376	318,783	موجودات القطاع

17 إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة أسمايل البنك هو التأكد من التزام البنك بالمتطلبات الرقابية لرأس المال، واحتفاظ البنك بتصنيفات ائتمانية عالية ومعدلات رأس مال جيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها وذلك لتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون.

يقوم البنك بإدارة هيكل رأس المال لديه ويجري تعديلات عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية وسمات المخاطر التي تتعرض لها أنشطته. وللحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للبنك أن يقوم بمراجعة مبلغ مدفوعات توزيعات الأرباح إلى المساهمين أو زيادة رأس المال. لم يتم إجراء أي تغييرات في الأهداف والسياسات والإجراءات من السنوات السابقة.

إن هدف البنك الرئيسي هو تحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمون بمستوى مناسب من المخاطر والمحافظة على قاعدة رأسمالية جيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها.

تتم مراقبة مدى كفاية رأس المال واستخدام رأس المال الرقابي بانتظام من قبل إدارة البنك وتحكم عملية المراقبة تعليمات لجنة بازل للإشراف على الأعمال المصرفية وفقاً لما يطبقه بنك الكويت المركزي. فيما يلي رأسمال البنك الرقابي ومعدلات كفاية رأس المال:

بنك وربة ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2015

17 إدارة رأس المال (تتمة)

يتبع البنك تعليمات بازل III ويتم احتساب رأس المال الرقابي ومعدل كفاية رأس المال لدى البنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب/ر ب/أ/ 2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 كما يلي:

2014 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي	
308,712	370,321	الموجودات المرجحة بالمخاطر
37,045	46,290	رأس المال المطلوب
91,865	92,280	رأس المال المتاح
91,865	92,280	الشريحة 1: حقوق المساهمين (CET1)
3,578	4,273	إجمالي الشريحة 1 من رأس المال
95,443	96,553	إجمالي الشريحة 2 من رأس المال
		إجمالي رأس المال
29.76%	24.92%	معدل كفاية رأس المال - حقوق المساهمين
29.76%	24.92%	معدل كفاية رأس المال - الشريحة الأولى
30.92%	26.07%	معدل كفاية رأس المال بمفهومه الشامل

الإفصاح المتعلق بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما هو منصوص عليه في تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب/ر ب/أ/ 2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 مدرج في قسم "إدارة المخاطر" في التقرير السنوي.

يتم احتساب معدل الرفع المالي للبنك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ر ب/أ/ 2014/343 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 كما هو مبين أدناه:

2014 ألف دينار كويتي	2015 ألف دينار كويتي	
91,865	92,280	الشريحة 1 من رأس المال
606,359	796,866	إجمالي الانكشاف
15.15%	11.58%	معدل الرفع المالي

18 قياس القيمة العادلة

يوضح الجدول التالي الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة لموجودات البنك.

فيما يلي الإفصاحات الكمية حول الجدول الهرمي لقياس القيمة العادلة للموجودات كما في 31 ديسمبر:

قياس القيمة العادلة				2015	
المدخلات الجوهرية غير الملاحظة (المستوى 3) الف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية الملاحظة (المستوى 2) الف دينار كويتي	الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) الف دينار كويتي	المجموع الف دينار كويتي	تاريخ التقييم	
					موجودات مقاسة وفقا للقيمة العادلة
					موجودات مالية متاحة للبيع صكوك
-	-	51,283	51,283		- صكوك حكومية
-	-	31,387	31,387	31 ديسمبر 2015	- صكوك شركات
-	-	19,896	19,896	31 ديسمبر 2015	اوراق مالية مسعرة
-	-	896	896	31 ديسمبر 2015	
					موجودات مقاسة بالتكلفة عند الإفصاح عن القيمة العادلة
					عقارات استثمارية
15,916	-	-	15,916	31 ديسمبر 2015	الكويت
10,450	-	-	10,450	31 ديسمبر 2015	دول الشرق الاوسط الاخرى
5,466	-	-	5,466	31 ديسمبر 2015	
قياس القيمة العادلة				2014	
المدخلات الجوهرية غير الملاحظة (المستوى 3) الف دينار كويتي	المدخلات الجوهرية الملاحظة (المستوى 2) الف دينار كويتي	الأسعار المعلنة في أسواق نشطة (المستوى 1) الف دينار كويتي	المجموع الف دينار كويتي	تاريخ التقييم	
					موجودات مقاسة وفقا للقيمة العادلة
					موجودات مالية متاحة للبيع صكوك
-	-	41,926	41,926		- صكوك حكومية
-	-	32,505	32,505	31 ديسمبر 2014	- صكوك شركات
-	-	9,421	9,421	31 ديسمبر 2014	اوراق مالية مسعرة
-	-	131	131	31 ديسمبر 2014	
					موجودات مقاسة بالتكلفة عند الإفصاح عن القيمة العادلة
					عقارات استثمارية
15,836	-	-	15,836	31 ديسمبر 2014	الكويت
10,571	-	-	10,571	31 ديسمبر 2014	دول الشرق الاوسط الاخرى
5,265	-	-	5,265	31 ديسمبر 2014	

لم يكن هناك أي تحويلات بين المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3 خلال السنوات المنتهية في 31 ديسمبر 2015 و2014.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المتبقية المدرجة بالتكلفة المطفأة يتم تقديرها باستخدام أساليب تقييم تتضمن مجموعة من افتراضات المدخلات التي تعتبر ملائمة حسب الظروف. القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية التي يتم إدراجها بالتكلفة المطفأة لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها العادلة حيث أن معظم هذه الموجودات والمطلوبات ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل أو يعاد تسعيرها مباشرة على أساس حركة معدلات الربح في السوق.

إن تحليل الحساسية على تقديرات القيمة العادلة، من خلال إدخال تغيير بهامش معقول على افتراضات المدخلات، لم تبين أي تأثيرات مادية على بيان المركز المالي أو بيان الدخل.